

الفصل الأول

مدخل التقرير والبيئة المحددة للتنمية والاستقلال

يقدم هذا الفصل، تحليلاً مكثفاً للسّمات العامّة للبيئة المحددة للتنمية والاستقلال. والتي حملت في ثناياها مشهد التدمير المنهجي والتدهور على شتى الصعد، وفي المقابل مشهد الأمل والصمود والاستمرار. ويقدم تكييفاً مفاهيمياً لما يعنيه التمكين في سياق الخصوصية الفلسطينية ما يؤسس لطرح مداخل لتعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهام العمل الوطني التحرري ومهام البناء التتموي. كما يعرض هذا الفصل رسالة التقرير ومنهجية إعداده.

القسم الأول: مقدمة التقرير وخلفيته

١-١ التمكين في ظل التدهور

يتطلع الشعب الفلسطيني للمستقبل ويعمل، بأفراده ومؤسساته، على تأمين أفضل الفرص لأجياله القادمة.

من منطلق أهمية التأكيد على الجوانب الإيجابية في الفعل الفلسطيني، يعرض التقرير مجموعة من نقاط الضوء التي تمثل جوانب مشرقة لتحقيق التنمية البشرية.

تأتي حالة التمكين هذه بالرغم من استمرار حالة التدهور على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبتفاعل ضدي مع هذا الاستمرار. هذا فضلاً عن أن استمرار الاحتلال غير الشرعي على الأرض يجعل استدامة التنمية وعملية إنتاجها عرضة للتدمير المنهج. فقد أشارت البيانات الكمية والتحليلات النوعية إلى حالة التدهور هذه وحدوثها بشكل بات يهدد مستقبل نسيج المجتمع الفلسطيني برمته وحاجاته الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق مستوى مقبول من التنمية البشرية، كما يؤكد ذلك الواقع المعاش. ويعكس ما حصل خلال الانتفاضة الحالية بشكل واضح عقلية التخريب المتعمد لكل مرافق الحياة الفلسطينية، إذ استخدمت الذرائع الأمنية - وخاصة تحت مسمى مكافحة الإرهاب- لممارسة هذا التدمير المخطط. وقد شمل هذا التدمير البنية التحتية لمؤسسات السلطة وإعاقة عملها، وهدم بيوت المواطنين، وتخريب البنية التحتية، وعزل التجمعات السكنية الفلسطينية عن بعضها، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، واستمرار

يتطلع الشعب الفلسطيني للمستقبل ويعمل، بأفراده ومؤسساته، على تأمين أفضل الفرص لأجياله القادمة، متحدياً المحددات غير العادية التي يواجهها. ولعل امتلاك المجتمع الفلسطيني للخبرات والموارد البشرية المتميزة على كافة الأصعدة قد عزز من قدراته على الصمود والاستمرار والمقاومة في وجه محاولات تصفية قضيته العادلة. ومن هنا يستمر الفلسطينيون بالإصرار على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بحل سلمي وعادل لقضيتهم، وعلى رأس هذه القرارات تلك المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحل قضايا الحدود والللاجئين والمستوطنات والقدس، كأساس للوصول إلى حالة التعايش السلمي.

وتعتبر الحالة الفلسطينية نموذجاً تمكينياً فريداً ومتميزاً عن غيره، من حيث تجذّر قدرة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية على التعامل مع الأزمات والخروج بحلول إبداعية لحل المشكلات، ومن حيث قدرته على إيجاد الوسائل لاستمرار الحياة الكريمة بدون التفريط بالحقوق الوطنية. وتزداد درجة تفرد هذا النموذج عند الأخذ بعين الاعتبار حجم الهجمة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني والتدمير المنهج لمقدراته ومحاولات التجزئة والتمزيق لنسيجه. فهذه الهجمة كانت ستؤدي بأي مجتمع غير متمكن إلى درجة أكبر من الترهل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولكن النسيج المجتمعي الفلسطيني والتجربة العميقة في مجال المقاومة، بمفهومها الإنساني الشمولي والصمود ووقف التدهور ومحاولات البناء، قد ساهمت جميعاً في المحافظة على الاستمرارية وشحذ الهمم من أجل تجاوز المحن والإصرار على نيل الحقوق الإنسانية المشروعة. ومن منطلق أهمية التأكيد على الجوانب الإيجابية في الفعل الفلسطيني يعرض التقرير مجموعة من نقاط الضوء التي تمثل جوانب مشرقة لتحقيق التنمية البشرية.

نقطة ضوء (١): الشعب الفلسطيني شعب محب للسلام

مقتطفات من خطابي الرئيس الراحل ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٣، وأمام الجلسة الخاصة للمجلس التشريعي بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٤.

● أيها السادة، أيها العالم، إن الشعب الفلسطيني شعب محب للسلام العادل والشامل، ويناضل من أجله، شعب يسعى للأمن والاستقرار والازدهار ويعمل من أجله، شعب يتوق ليرى نفسه وجيرانه ومنطقته يعرفون كيف يتعايشون وبينون ويتعاونون. ولكنه في الوقت ذاته، شعب يعرف كيف يظل وسيظل ثابتاً على حقوقه لن يفرط بأي منها، فساعدوه لكي يساعدكم.

● لقد وقعت ممارسات خاطئة ومرفوضة من قبل بعض المؤسسات، وأساء البعض استخدام مواقعهم، وأساءوا لأمانة وظائفهم، ولم تتابع عملية البناء المؤسسي كما ينبغي، ولم يبذل الجهد الكافي لتعزيز سيادة القانون، وتفعيل الجهاز القضائي، ولتكريس مبدأ المحاسبة... ولذلك أدعوكم رسمياً لكي نطلق -معاً- ورشة للإصلاح الشامل، ورشة تشمل جميع مناحي عمل سلطتنا، وتسعى عبر برنامج عمل متكامل لإنجاز كل ما يمكن إنجازه في ظل وضع الاحتلال والحصار والعدوان.

نقطة ضوء (٢): موسم قطف الزيتون في الأراضي الفلسطينية

تتجاوز أشجار الزيتون في الوعي الفلسطيني مجرد كونها مصدراً للغذاء أو الكسب المادي. فشجرة الزيتون رمز لثبات الفلسطيني وتمسكه بأرضه ضد محاولات الاقتلاع. وهي كذلك صورة لماضيهم الضارب جذوره في أعماق تاريخ الحضارات الإنسانية وتجسيد لحاضرهم المقاوم ولانبعاث أملهم بمستقبل الحرية والسلام. ومن أجل كل ذلك، استهدف الاحتلال الإسرائيلي أشجار الزيتون بممارساته التعسفية قطعاً وتجريفاً وحرقاً، كجزء من منهجيته في تدمير مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية. فقد تعمدت قوات الاحتلال والمستوطنون اقتلاع نصف مليون شجرة (٨٠٪ منها أشجار زيتون) خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وقد تواصلت الإجراءات التي تستهدف القطاع الزراعي والفلاحين وأراضيهم خلال الانتفاضة الحالية. ومن الجدير الإشارة للمعطيات التالية، للتدليل على أن الاحتلال يحاول حتى مصادرة الأحلام والأمل:

- تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون في الضفة الغربية حوالي ٧٥٠ ألف دونم، وهي تشكل حوالي ٥٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في فلسطين (وحوالي ٨٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة). هذا، ويقدر عدد أشجار الزيتون بحوالي ١٠ مليون شجرة، تنتج بالمعدل السنوي ١٨ ألف طن زيت، مما يشكل ١٢٪ من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي.
- تبلغ مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار، والتي لا يتمكن أصحابها من الوصول إليها حوالي ١٩٠٠٠ دونم. أما مساحة الأراضي التي تم تجريفها بسبب الجدار، أو الطرق الالتفافية والاستيطانية، أو بسبب العقاب الجماعي، خلال سنوات الانتفاضة فهي حوالي ١٠ آلاف دونم.
- تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون والمصنفة على أنها مناطق خطرة، أي تقع بجوار المستوطنات أو على طرق المستوطنين مما يجعل الوصول إليها وقطف محصولها شبه مستحيل، حوالي ١٥ ألف دونم. وتكتنف هذه المساحات في نابلس وسلفيت وطولكرم.
- وعليه تصبح المساحة الإجمالية للمناطق المتضررة والمعزولة والممنوعة والمحروقة حوالي ٤٢ ألف دونم (أي حوالي ٦٪ من مجموع مساحة الزيتون في فلسطين).
- وعليه تقدر كمية الزيت المفقودة لهذا الموسم نتيجة الانتهاكات أعلاه بحوالي ٢١٠٠ طن زيت، وتقدر القيمة المالية لهذه الخسارة بحوالي ٨,٤ مليون دولار أمريكي دون حساب الخسارة الناجمة عن الأشجار المقطوعة والمحروقة.

استمرار الاحتلال غير الشرعي على الأرض بجعل استدامة التنمية وعملية إنتاجها عرضة للتدمير المنهجي.

شمل التدمير المنهجي البنية التحتية لمؤسسات السلطة وإعاقة عملها، واستمرار عملية التوسع الاستيطاني ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية.

الفلسطيني لهذه القوى الخارجية وأضعف، في المقابل، الإمكانيات الذاتية للفلسطينيين التي بدونها يصعب الحديث عن التنمية المستدامة والتمكين. وقد تمثل هذا الوضع المتمثل بالانكشاف شبه الكامل للقوى الخارجية واستمرار الاحتلال القائم على منطق القوة والاستبداد في تنظيم علاقته بالشعب الرازح تحت الاحتلال، وبات وكأنه حالة يمكن التعايش أو التساوق معها. ويأتي هذا الدور للعوامل الخارجية امتداداً للدور الحاسم الذي لعبته في الشروع في عملية التسوية، وما أعقبها من اتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين نجم عنها إنشاء السلطة الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

عملية التوسع الاستيطاني ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. إلا أن كل هذه الإجراءات - على خطورتها - تبدو هامشية إذا ما قورنت بالآثار الناجمة عن جدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل والتهديدات التي يحملها هذا الجدار.

وقد لعبت العوامل الخارجية دورها في التأثير على مختلف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر آليات الضغوط السياسية المرتبطة بالتمويل. ونتيجة ذلك باتت عملية استمرارية المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية تعتمد على هذا التمويل بشكل شبه كامل. وقد عمق ذلك من درجة انكشاف المجتمع

لعبت العوامل الخارجية دورها في التأثير على مختلف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نقطة ضوء (٣): الشرعية الدولية ضد الجدار

أصدرت محكمة العدل العليا في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ رأياً الاستشاري بخصوص جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، ومن أهم ما جاء فيه:

- تنتهك إقامة مثل هذا الجدار من جانب إسرائيل التزاماتها العديدة بموجب القانون الإنساني، وقوانين حقوق الإنسان السارية المفعول.
- إن على إسرائيل التزاماً بأن توقف فوراً أعمال بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وتفكيك البنى في هذه المواقع فوراً.
- يشكل الجدار (القائم) على امتداد المسار المختار والنظام المرافق اعتداءً خطيراً على عدد من حقوق الفلسطينيين القاطنين في المنطقة التي تحتلها إسرائيل، ولا يمكن تبرير الاعتداءات الناجمة عن ذلك المسار بضرورات عسكرية أو متطلبات الأمن القومي أو النظام العام.
- إن إسرائيل ملزمة بتقديم تعويضات عن كل الأضرار الناجمة عن إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها.
- من واجب كل البلدان عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، وعليها الامتناع عن تقديم المساعدة أو العون في الإبقاء على الوضع الناشئ عن مثل هذا البناء.
- إن على الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، البحث في التحركات التي يجب القيام بها لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار.

وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠، الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة لاهاي، وأكدت على ما جاء فيه، مهيبة بجميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، كضالة احترام إسرائيل للاتفاقية.

هذا وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية، قد أصدرت بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠، (أي قبل صدور قرار محكمة لاهاي بتسعة أيام)، قراراً ينص على أن مسار الجدار حول مدينة القدس بطول ٣٠ كيلومتراً، من أصل ٤٠ كيلومتراً يتألف منها مجمل الجدار حول المدينة المحتلة، غير قانوني ويمس بحياة السكان الفلسطينيين. إلا أنها اعتبرت، رغم قرارها المبدئي بعدم قانونية الجدار، أن القيادة العسكرية الإسرائيلية "تملك صلاحية إقامة الجدار" مشترطة بتغيير مساره الحالي.

إطار (١-١): مقاومة جدار الفصل العنصري

انطلقت الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية، والتي بدأت بالعمل ضد الجدار منذ تشرين الأول ٢٠٠٢. وقد انطلقت الحملة في محاولة لمواجهة جدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه، ولفضح الأهداف التي تحاول حكومة الاحتلال تحقيقها من خلاله على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه. وتقوم هذه الحملة، في الأساس، على عمل اللجان الشعبية التي تنظم نفسها ضد جدار الفصل العنصري، بينما تقوم شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية بتنسيق الفعاليات وخطط العمل معها. وقد خطت الحملة خطوات كبيرة منذ تأسيسها حتى أصبحت العنوان والمرجع للمعلومات والنشاطات المتعلقة بالموضوع. وأخذت نشاطاتها بالتوسع تحت ضغط الحاجة من مختلف المواقع التي انطلقت منها بدايةً، وصولاً إلى المواقع التي يصلها الجدار ويهددها. وقد أنشأت الحملة مراكز للطوارئ في القرى المتضررة لجمع المعلومات وتوثيق ما يحدث على الأرض، بالإضافة إلى التنسيق مع اللجان الشعبية في فعاليتها ضد جدار الفصل العنصري. ويوجد للحملة، حالياً، مراكز في جيوس - قلقيلية، وطولكرم وجنين ورام الله والقدس وسلفيت.

تضم الحملة في صفوفها مزارعين متضررين، ومؤسسات غير حكومية، وممثلي مجالس محلية وبلديات، وممثلي لجان الدفاع عن الأراضي، وناشطين سياسيين من مختلف أنحاء محافظات الوطن. وترتكز الحملة في عملها على الجانب الإعلامي والتعبئة على المستوى العالمي من أجل خلق حركة تضامن فاعلة ضد جدار الفصل العنصري والاحتلال في فلسطين. وقد نجحت الحملة في ذلك، بحيث أصبحت مصدر المعلومات الأساسي لوسائل الإعلام، كما أصبحت العنوان لترتيب النشاطات على الأرض وتحشيد الرأي العام العالمي في مواجهة الجدار. ولم تهمل الحملة دور القوى السياسية الوطنية الفاعلة، بل اعتبرت أنها تشكل عنصراً مهماً في العمل على مقاومة الجدار.

وما زالت الحملة تنشط رافعة شعارها الرئيسي: وقف بناء جدار الفصل العنصري وهدم ما تم بناؤه، وإرجاع الأرض لأصحابها وتعويضهم عن الخسائر التي تسبب بها الجدار.

٢-١ ضعف المؤسسة غير موات للتمكين

المستوى القيمي والثقافي، فقد أدى ذلك إلى تفكيك بعض عناصر الثقافة والقيم المجتمعية السائدة لصالح أنماط قيمية فردانية أنانية لا تؤمن باستنهاض القدرات الذاتية للمجتمع الفلسطيني للقيام بمهامه التحريرية والتنموية.

لقد كشفت الانتفاضة الحالية عن حالة من الضعف في المؤسسات الفلسطينية عامة، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة، من حيث كيفية تعاطيها مع الظروف وإدارتها للشأن العام. كما كشفت مدى شكية العديد من المؤسسات الفلسطينية وافتقارها للرؤى والمنهجية الواضحة لمواجهة التحديات. وقد ساهم الترهل الذي أصاب البنية السياسية في ترهل المجتمع ككل، إضافة إلى العوامل الخارجية المختلفة، بل يمكن القول أنه كان عاملاً أساسياً في ذلك. ونتيجة ذلك وصل العقد الاجتماعي، الذي بدأ العمل على تشكيل أسسه عند التقاء السلطة بمجتمعها في العام ١٩٩٤، إلى درجة من الانهيار تجعله غير قادر على الصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية المتعاضمة. وقد أدت حالة التدهور الحاصلة على كافة المستويات إلى تغلغل حالة من الضعف في أساسات المجتمع، وإلى خلخلة أدوار المؤسسات المجتمعية المختلفة: العائلة، والمؤسسة الدينية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، والأحزاب. ولعل حالة الزعزعة التي تواجه العقد الاجتماعي قد عمقت الهوة بين المجتمع وسلطته ومؤسساته السياسية من ناحية، وبين أقطاب المجتمعات المحلية والوطنية من ناحية أخرى. وتقدم هذه الهوة تفسيراً لحالة الفوضى والانفلات الأمني. فمع تزايد حدة الإجراءات الإسرائيلية، وعجز مؤسسات السلطة عن حماية نفسها، فضلاً عن عجزها عن حماية المواطنين الفلسطينيين من الهجمات والاجتياحات، بدأت المقاومة الجماهيرية بالانحسار والتشتت، لضعف الأطر التنظيمية الضابطة لإيقاعها، سواء على صعيد الأهداف والاستراتيجيات، أو على صعيد وسائلها وأدواتها. وقد أدى هذا الانحسار إلى تعميق مظاهر الأزمات الداخلية وإلى ارتداد المقاومة إلى داخل المجتمع الفلسطيني. فقد اتجهت القوى المقاومة، ومعها قوى سياسية ومجتمعية أخرى، في ضغوطها نحو

شهدت السنوات الماضية تدهوراً كمياً ونوعياً في مدى المؤسسة التي حققها الفلسطينيون، فقد أجلت بعض الخطوات البنائية الأساسية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية القائمة على أساس تداخل المهام الوطنية التحريرية والبنائية المؤسسية. وقد تسبب هذا التدهور في تراجع عملية البناء الداخلي وفي جعل العمل العشوائي والمشتت هو القاعدة وليس الاستثناء. ويأتي ذلك امتداداً لما شهدته السنوات التي أعقبت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أديرت مؤسسات السلطة بعقلية غير مؤسسية بشكل أدى إلى نتائج سلبية على المستويين: البيوي والقيمي الثقافي. فعلى المستوى البيوي أدى ذلك إلى تكريس فردية النظام السياسي الفلسطيني وترسيخ سلطويته، وخنض وتأثر الخطوات التغييرية في بنية النظام السياسي. أما على

وصل العقد الاجتماعي إلى درجة من الانهيار تجعله غير قادر على الصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية المتعاضمة.

نقطة ضوء (٤): مطالبات بالإصلاح من خلال وسائل

سلمية فقط

بالرغم من شكوك الجمهور الفلسطيني في جدية الكثير من الشخصيات (المستوى القيادي داخل السلطة بشكل خاص) الداعية للإصلاح، فإن معدلات التأييد لدعوات الإصلاح عالية، إذ أيد ٧٢٪ من المستطلعين دعوات الإصلاح التي نادت بها شخصيات من داخل السلطة الفلسطينية، في حين رفض ذلك نحو ٢١٪ من المستطلعين.

كذلك أبدى الجمهور الفلسطيني قلقاً حياً مدى جدية الدعوات الإصلاحية الصادرة عن شخصيات وقوى من داخل السلطة: حيث رأى ٢٨٪ من المستطلعين جدية في هذه الدعوات، في حين رأى ٤٠٪ عدم جدية هذه الشخصيات، ولم يبد ٢٢٪ من المستطلعين أي موقف تجاه ذلك، ولعل ما يفسر هذا القلق وجود ٥٧٪ ممن استطلعت آراؤهم يرون أن الدوافع الشخصية تقف وراء دعوات الإصلاح الأخيرة.

في السياق ذاته، رأى ٤٠٪ من المستطلعين أن الرئيس عرفات جاد في التعهدات التي قطعها أمام المجلس التشريعي في آب ٢٠٠٤ بإجراء إصلاحات شاملة، واعتبر ٢٧٪ أنه جاد إلى حد ما، بينما اعتبره ٢٨٪ من المستطلعين غير جاد، في حين اعتبر ٥٢٪ من المستطلعين أن السلطة الوطنية الفلسطينية غير جادة في الإصلاح، في حين اعتقد ٣٧٪ منهم خلاف ذلك.

أما موقف الجمهور الفلسطيني من الوسائل المستخدمة للتعبير عن مطالب الجمهور، فقد تبين أن الغالبية الساحقة (٩٠٪) تؤيد المسيرات السلمية كوسيلة تعبير عن المطالب الإصلاحية، وفي المقابل فإن نسبة عالية من الجمهور (تتراوح بين ٧٧٪-٨٥٪) ترفض وسائل العنف في التعبير، كاختطاف الأجانب أو شخصيات من داخل السلطة، أو المسيرات المسلحة^١.

^١ جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم ٥، ١٩ تشرين أول ٢٠٠٤.

مطالب إصلاحية داخلية ذات أجنداث متعددة من حيث التغييرات التي تطالب بها، وعدم الاتفاق على خطوط رئيسية لها، وحتى اختلافها في تحديد الوسائل المناسبة لذلك. ومن الأمثلة على هذه

الأزمات زيادة معطيات أخذ القانون باليد وتجاوز الأطر والمرجعيات المؤسسية المختلفة، بدلاً من العمل على تقوية مؤسسة القضاء كأساس لسيادة القانون والاحتكام إليه.

٣-١ التمكين: حالة إنسانية - مجتمعية شمولية

يمكن وصف الحالة الفلسطينية بالفقر العام أو الجماعي، حيث أن مجتمعاً كاملاً يقع تحت طائلة الفقر والإفقار وهدر الحقوق الفردية والجماعية، ومرتهن لمقتضيات تملئها مصلحة شعب آخر من خلال حكومة محتلة. إن ظهور أي تحسن في مستويات الدخل على المستوى الفردي أو ظهور متوسطات تبدو مرتفعة، بالمقارنة مع دول غير نامية أو مجاورة، لا يقابله أي بناء لأساس تنموي مستديم أو بناء أية آليات ذاتية للتنمية. وبالتالي لا يمكن للمؤشرات التنموية التقليدية، الكمية منها وحتى النوعية، أن تدل على الوضع الفلسطيني، وخصوصاً في الفترة الراهنة، بالرغم من أهمية الإشارة إلى تراجع غير مسبوق تدل عليه المؤشرات الاقتصادية والتعليمية والصحية.

فالتمكين على المستوى الكلي - الشمولي (الماكروي) يستلزم تغييرات أساسية في حالة الفقر العام، وذلك من خلال وقف العوامل التي تقف خلف حالة الإفقار الممنهج التي تعيق إمكانية بناء أسس مستدامة وجامعة لحالة النشاط المميز في المجتمع الفلسطيني برغم كل الصعاب التي يواجهها. إن القدرة على تحويل المبادرات الفردية والجماعية إلى مشروع يؤدي لبناء مجتمع، بكل معنى الكلمة، يتطلب تغييرات في البيئة المحيطة بما يشمل ذلك من أهمية قيام المؤسسات العاملة في التنمية الفلسطينية بتقييم جذري وجدي لرؤاها وبرامجها ومناهج عملها. وفي إطار هذا التقييم يتوقع من هذه المؤسسات أن تقدم إجابات لمجموعة من الأسئلة الجوهرية، تشمل فيما تشمل:

وفي المقابل، هناك حالة من التمكين الجماعي التي تعتمد على الموارد البشرية والتنظيمات المجتمعية وعمق التجربة التاريخية في ممارسة التنمية الانعاقية. وتدمج التنمية الانعاقية بشكل جدلي بين حاجات المقاومة واستمرار الحياة الإنسانية، بما يشمل ذلك من: تأمين مصادر الحياة الأساسية والثقافية، وبناء المؤسسات المتجددة لتواكب التغييرات في الظروف المحيطة، وتحاول إحداث التغيير فيها.

- ما دورها في تمكين المجتمع الفلسطيني للوصول للحقوق الشرعية التي تنص عليها مواثيق الأمم المتحدة؟
- وما دورها في تقوية نسيج المجتمع الفلسطيني ليبقى موحداً في تصديه للتحديات؟
- وما دورها في الوصول إلى تمكين حقيقي للإنسان الفرد، وللمجموعات التي تمثله وتطالب بحقوقه؟
- وما التغييرات البنوية التي استطاعت المؤسسات العاملة في مجال التنمية الفلسطينية تحقيقها من أجل تطوير قدرة المجموعات المهمشة، كالعاطلين عن العمل والنساء والمعاقين وغيرهم، على الاندماج في المجتمع والمشاركة في عملية التنمية وثمارها؟

تستدعي هذه الأسئلة الجوهرية تغييرات جذرية في نظرة المؤسسات المحلية والدولية لدورها السابق واللاحق في العمل الفلسطيني.

ترافق هذه الثنائية مع ثنائية أخرى مرتبطة بها وتعادلها في الأهمية، ثنائية التمكين الجزئي (المايكروي) والتمكين الكلي (الماكروي). فمن ناحية نجد أن المجتمع الفلسطيني يقدم نماذج حية ومبدعة في مجالات التنمية والمجتمع المدني والمؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان، على المستوى الفردي والمؤسسي، إلا أن تجميع هذه المبادرات لا يتم بشكل ممنهج ولا يخدم الوصول إلى نتيجة واضحة على المستوى الشامل.

يمكن وصف الحالة الفلسطينية بالفقر العام أو الجماعي، حيث أن مجتمعاً كاملاً يقع تحت طائلة الفقر والإفقار.

هناك حالة من التمكين الجماعي التي تعتمد على الموارد البشرية والتنظيمات المجتمعية.

إطار (٢-١): الأولويات الداخلية للجمهور الفلسطيني

أظهر مسح لتوجهات السكان الفلسطينيين حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في نيسان ٢٠٠٤، أن ٣٨٪ من العائلات الفلسطينية تعتبر أن الحصول على الغذاء يقع على رأس أولوياتها، بينما احتل العمل المرتبة الأولى لأولويات ٢١٪ من العائلات، كما أفادت ٢٠٪ من هذه العائلات أن الدعم المالي يقع على رأس أولوياتها، مقابل ٨٪ تضع أولويتها لخدمات التعليم، وتضع النسبة ذاتها أولوياتها لخدمات الصحة. كما أظهرت نتائج الاستطلاع ١٩ الصادر عن برنامج دراسات التنمية (٢٠٠٤) أن تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير الأمن الداخلي من أهم الأولويات:

توزيع أولويات الفلسطينيين حسب مجالات الاهتمام والمنطقة

المجالات	الضفة الغربية وقطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
تحسين الوضع الاقتصادي	٣٥٪	٣٣٪	٣٧٪
توفير الأمن الداخلي	١٨٪	١٩٪	١٦٪
تخفيف مشكلة البطالة	١٠٪	١٠٪	٩٪
مكافحة الفساد	٨٪	٦٪	١٠٪
دعم قضية المعتقلين	٧٪	٨٪	٦٪
تعزيز سيادة القانون	٣٪	٢٪	٤٪

أما على مستوى القضايا المتعلقة بالاحتلال فإن إنهاء الاحتلال وخروجه من التجمعات الفلسطينية ومقاومة الجدار والحصار الذي أصبح نهجاً دائماً يبقى على قمة الأولويات بالنسبة للفلسطينيين.

يستلزم التمكين على المستوى الكلي تغييرات أساسية في حالة الفقر العام، وذلك من خلال وقف العوامل التي تقف خلف حالة الإفقار المنهج.

القسم الثاني: محور التقرير

١-٤ تمكين الإنسان الفلسطيني: الفرد والجماعة والمجتمع

كمواطن له كافة حقوق المواطنة.

وبالرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يمنحها تخارجاً عن الإطار العام للتجربة الإنسانية بشموليتها. ومن هنا فإن أي حديث عن التنمية والتمكين فلسطينياً، يعد مبتوراً ما لم يستند إلى ما تزخر به الأدبيات والتجارب التنموية الإنسانية من جهود نظرية وعملية تشكل منطلقاً لما ينبغي فعله في فلسطين. إلا أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار استنبات مفاهيم التنمية ومؤشراتها وآلياتها بما ينسجم مع محددات البيئة الفلسطينية. ويجمع الأدب التنموي على أن مفهوم التمكين يشير إلى جملة العمليات والعلاقات التي تهدف لتفعيل دور الإنسان وتمثيته، وذلك بهدف تعزيز قدرة المجموعات المختلفة، وخصوصاً المقهورة منها، من أجل التمتع بالسيادة على حياتها. وتأتي هذه السيادة عن طريق الانخراط في أنشطة وهايكال تسمح بالمشاركة بقدر أكبر

يتمحور التقرير الحالي حول تعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهمات العمل الوطني التحرري والبنائي التنموي. ويمكن ذلك من خلال تحليل أهم المعوقات البنوية والمؤسسية، الخارجية منها والداخلية، والمجتمعية المترابطة والمتفاعلة، التي تقف في وجه مشاركة أوسع وأكثر فعالية، وتلك التي تقف، أيضاً، في وجه إمكانية تحقيق حياة كريمة للإنسان الفلسطيني. ويتم ذلك من خلال الاعتراف بأن الواقع الفلسطيني، كان وما زال، معتمداً على صمود الإنسان وقدراته الإبداعية للخروج بحلول لمعضلات الحياة. ويتطلب ذلك الإدراك بأن البنى المؤسسية، الحكومية والمجتمعية، تشكل وسائل لتنظيم الفعل الفردي والجماعي للفلسطينيين، وبوتقة لحشد مبادراتهم. إلا أنه ينبغي القول أن هذا الإدراك لا يعني نسيان أن هذه البنى المؤسسية لم تستطع بعد أن تستثمر بشكل فاعل في القدرات الكامنة للإنسان بحيث يصبح رافداً للعملية التنموية ومستفيداً منها

إن القدرة على تحويل المبادرات الفردية والجماعية إلى مشروع يؤدي لبناء مجتمع يتطلب تغييرات في البيئة المحيطة.

يتمحور التقرير الحالي حول تعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهمات العمل الوطني التحرري والبنائي التنموي.

٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح لتوجهات السكان الفلسطينيين حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، نيسان ٢٠٠٤، أيار ٢٠٠٤، ص ٥.

في الأمور التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. بمعنى آخر، فإن التمكين يساعد الأفراد على حكم أنفسهم بنجاح عن طريق استخدام القدرات التي يتمتعون بها، ليس بهدف ممارستها على الآخرين

بل لتساعد على إنجاز عملية التغيير الاجتماعي ضمن تفاعل إيجابي مع الآخر وضمن وعي لطبيعة البنى المجتمعية التي تحتاج للتغيير.

بالرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يمنحها تخرجاً عن الإطار العام للتجربة الإنسانية بشموليتها.

١-٥ مفهوم التمكين ضمن الخصوصية الفلسطينية

حيث أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده، فإن مفهوماً شمولياً للتمكين يتطلب تحقيق الأبعاد المتداخلة والمتساندة التالية:

١. توفر الحاجات الأساسية من مأكلاً ومشرباً ومسكن وتعليم وصحة، بما يتطلبه ذلك من تركيز على الإنفاق الاجتماعي وتخصيص التمويل الملتمزم بهذه الحاجات من خلال المؤسسات والبرامج ذات العلاقة.

٢. توفر مؤسسات لتوليد وتجديد قدرات ومهارات أفراد المجتمع، وعلى مستويين، يتعلق الأول منهما بزيادة القدرات الفردية أو رأس المال المعرفي الفردي. والأداة الرئيسة لهذا المستوى مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة ومؤسسات التدريب والتأهيل الفني وال مهني المتنوعة، وكذلك مؤسسات البحث العلمي، بما يحافظ على العلاقة

مفهوم التمكين يشير إلى جملة العمليات والعلاقات التي تهدف لتفعيل دور الإنسان وتمكينه.

إطار (١-٣): مقتطفات من قرارات الأمم المتحدة حول حق تقرير المصير والدولة والتنمية

يستمد الفلسطينيون قوة الدعم لقضيتهم من مصادر عديدة، من بينها قناعتهم بشرعية القرارات الدولية وأهميتها كمرجعية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بشكل يوازن بين تطلعات الفلسطينيين للتحرر والاستقلال والسيادة، وتطلعات الإسرائيليين لدولة تتمتع بالأمن وعلاقات حسن الجوار، وبين هذا وذاك حاجة الطرفين للمساواة والتعايش السلمي؛ ومن بين هذه القرارات:

- **قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (ديسمبر ١٩٤٨):** إن الجمعية العامة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد: تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات.
- **قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧):** إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة... يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين: أولاً- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير. ثانياً- أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها. ويؤكد المجلس الحاجة إلى: تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين، وضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي.
- **قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (أكتوبر ١٩٧٣):** إن مجلس الأمن، يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً... ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه. ويقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- **إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤١/١٢٨، ٤ ديسمبر ١٩٨٦):** إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً. وينطوي حق الإنسان في التنمية، أيضاً، على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير.
- **قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (آذار ٢٠٠٢):** يؤكد مجلس الأمن على رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ويطلب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستنزاف والتحريض والتدمير.

في المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما فيها الحقوق الفردية والحقوق الجماعية. وتشمل الحقوق الفردية حقوق المواطنة، وحقوق الإنسان في الحياة، وفي التعليم، والسكن اللائم، والعمل، والبيئة النظيفة، والحياة الصحية، وفي التمتع بالضمان الاجتماعي، والحق في التنظيم، والحق في التعبير عن الرأي والمعتقد. أما الحقوق الجماعية فتشمل حقوق الأقليات الإثنية والقومية والدينية والنوع الاجتماعي، وممارسة حق تقرير المصير والتحرر من السيطرة الخارجية، والحق في التنمية.

ه. تطوير اقتصاد وطني قادر على تشغيل القوى العاملة، والمساهمة في تأهيلها، وتجديد مهاراتها، بما ينمي قدرات هذا الاقتصاد على إعالة المجتمع واستمراره، ويمنحه القدرة على توليد فائض لتمويل نفقات الدولة وخدمات التعليم والصحة والتدريب المهني والفني والرعاية الاجتماعية.

وفي الحالة الفلسطينية، يتعزز المفهوم الشمولي للتمكين ليعني:

■ جملة من عمليات التحدي والمقاومة المتشابكة والمستمرة، التي تستهدف إحداث تغيير في مضامين القوة واتجاهاتها وعلاقاتها، وذلك عبر القدرة على الفعل والتحكم ومجابهة الظروف غير المرغوبة.

الوثيقة بين استهلاك المعرفة وإنتاجها. أما المستوى الثاني فيتعلق بزيادة رأس المال الاجتماعي، وذلك عبر الأحزاب والاتحادات والتعاونيات والنقابات والجمعيات والنوادي على اختلافها.

٣. توسيع مجالات وحدود المشاركة واتخاذ القرار، وعلى مختلف المستويات بدءاً بالأسرة، مروراً بالسوق والمجتمع المدني، وصولاً إلى الدولة. وتعتبر المشاركة عنصراً أساسياً من عناصر المواطنة بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، مما يعزز من المشاركة المأسسة المباشرة عبر الفرد نفسه، أو غير المباشرة عبر ممثلين منتخبين وخاضعين للمساءلة. ومن هذه العناصر: المشاركة في الانتخاب والترشيح، واحترام حقوق وحرريات الآخرين، والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياة المجتمع ومستقبله، والمساهمة في بناء مجتمع تضامني وتكافلي بكل ما يعنيه ذلك من مشاركة في الأنشطة والأعمال التطوعية، والانتساب إلى مؤسسات وتنظيمات وأحزاب ونقابات. وفي المقابل، تفرض المواطنة واجبات مختلفة، مثل استقطاعات الدخل (ضرائب) التي تستخدم لصالح تنمية القدرات وتجديدها، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي وغيرها.

٤. الوعي بالحقوق والحرريات الأساسية، والعمل على امتلاكها، وهي الحقوق المنصوص عليها

تعتبر المشاركة عنصراً أساسياً من عناصر المواطنة بما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

إطار (١-٤): في العلاقة بين التنمية الإنسانية والمعرفة

يعد اكتساب المعرفة أحد الأحقيات الإنسانية الأساسية التي يقوم للبشر حق أصيل فيها مجرد كونهم بشراً. ويعد اكتساب المعرفة كذلك سبيلاً للتنمية الإنسانية، في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة. وهكذا، في العصر الراهن من تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية. وفي المجتمع الفلسطيني، والعربي عامة، فإن تعزيز الأبعاد الثقافية المعرفية، ارتباطاً بقضايا التنمية، تكتسب أهمية قصوى، إذ أن نقل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حيز النقاش - ومن ثم الفعل - المجتمعي تكسبها دعماً مطرداً للأمام. إلا أنه ينبغي، مع ذلك، الاعتراف بوجود مشكلتين مرتبطتين تكبحان هذا التوجه: تتمثل الأولى منهما بالإطار المعرفي السائد والقائم على ثقافة ترزح تحت مخلفات الماضي، أما الثانية فتتمثل في عدم فاعلية منظومات اكتساب المعرفة في المجتمعات العربية عموماً.^٣

التمكين جملة من عمليات التحدي والمقاومة المتشابكة والمستمرة، التي تستهدف إحداث تغيير في مضامين القوة واتجاهاتها وعلاقاتها.

^٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، ص ٣٧. أنظر/ي أيضاً: جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، ٢٠٠٤.

● فالتمكين على المستوى الشخصي، يعني امتلاك المعرفة والوعي والشعور بالثقة والإحساس بالقوة وممارستها ضمن عقد اجتماعي واضح المعالم ومتفق عليه.

● أما على مستوى العلاقات، فيعني القدرة على التفاوض والتأثير. ومن هذا المنطلق يتضمن التمكين إعادة ترسيم العلاقات بين البشر أفراداً وجماعات بطريقة عادلة ومتساوية، بغض النظر عن تباين التقسيمات الاجتماعية، وذلك بالصلة مع القدرة الاقتصادية من ناحية والسلطة السياسية من ناحية ثانية.

● يضاف إلى ذلك الاستقلال والسيادة المجتمعية، بما يعني قدرة الأفراد والمجموعات على ممارسة الحياة ضمن مجتمع (طبيعي) يتمتع بالحرية والاستقلال ويستطيع، ضمن قدراته الذاتية، المحافظة على نسيجه والتحكم بدرجة معقولة بمصيره ضمن التفاعل مع النظام العالمي.

يعد الاستثمار في الإنسان الفلسطيني، وفي تغيير الظروف البنوية التي تحد من قدرته على التمتع بحقوقه، أساساً لأي جهد لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني بشكل يمكنه من متابعة

يعد الاستثمار في الإنسان الفلسطيني، وفي تغيير الظروف البنوية التي تحد من قدرته على التمتع بحقوقه، أساساً لأي جهد لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني.

٦-١ الاستثمار في الإنسان الفلسطيني وجدلية التنمية والمقاومة

ذلك في تقرير التنمية البشرية الفلسطيني (٢٠٠٢)، أي تلازمة الحق في تقرير المصير والحق التنمية البشرية المستدامة. فإذا كان التمكين يعني- فيما يعنيه- توسيع خيارات الناس لتوسيع مشاركتهم في القرارات التي تؤثر على مصائرهم، فإن الحق في تقرير المصير على المستويين الجماعي والفردى يشكل المنطلق لإعادة بناء المجتمع، وهو أساس مقاومة التحديات والعوائق التي تعترض الطريق أمام التحرر والتنمية.

ومن هنا يصح القول أن التمكين فلسطينياً، يرتبط عضواً بالمقاومة الجماعية للمعوقات الأساسية وأهمها استمرار الاحتلال، كما يرتبط بتغييرات في طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على تحقيق الاستقلال النسبي وخلق فرص العمل لعشرات الألوف من العاطلين عن العمل. ويعتبر العمل المرتبط بإعادة بناء المؤسسات على أساس الوصول إلى مفهوم الدولة الحقيقي من الأمور الحيوية في هذا المجال. وبرغم أهمية الاستثمار في عمليات الإصلاح لأجهزة ومؤسسات السلطة التي تتم المطالبة بها محلياً وعالمياً، وكذلك إجراء انتخابات عامة تعيد تجديد القيادة وتمنحها شرعية جديدة، إلا أن نجاحها الفعلي والمستديم لا يتم إلا في ظل برنامج سياسي متكامل للقضية الفلسطينية. ويتطلب تمكين مفهوم التمكين عدداً

نضاله التحرري للانعتاق من الاحتلال والظلم والاضطهاد، أيأ كانت الجهة التي تمارسه. وعلى هذا فإن امتلاك الإنسان الفلسطيني القدرات الذاتية المعنوية يشكل أساساً رئيسياً لاستنهاض قدراته وإبداعاته. وتشمل هذه القدرات الوعي بالذات وبالآخرين، وما ينسجه هذا الوعي من علاقات وتحديات، والثقة بالنفس والإيمان بالحقوق، وبالقدرة على ممارسة هذه الحقوق عبر توفر الإمكانيات الموضوعية المادية، وخاصة مشاركته في الموارد المادية للمجتمع. ويكسب التمكين في سياق خصوصية الحالة الفلسطينية أبعاداً تتجاوز التعريفات الاصطلاحية والتكيفية المفاهيمية المختلفة للتمكين، فيصبح التمكين معها ذا دلالات شاملة تطل الأبعاد المادية والمعنوية والقيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤسس هذه الأبعاد لتقويض علاقات التبعية والانكشاف والاستلاب التي تطبع العلاقات مع الخارج وإسرائيل، ولتقويض العلاقات السلطوية الإقصائية السائدة في العلاقات الداخلية الفلسطينية.

ونظراً للتداخل بين مهام التحرر الوطني والبناء الاجتماعي، فإن من الملح الانطلاق في إعادة بناء المجتمع الفلسطيني من التنمية الانعتاقية، كما يعبر عنها في الأدبيات الفلسطينية (كما أشير إلى

التمكين ذا دلالات شاملة تطل الأبعاد المادية والمعنوية والقيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- من الأمور، منها:
 - الدمج المحكم بين عمليات المقاومة الشرعية والجماهيرية والسعي لتحقيق السلام لكافة شعوب المنطقة.
 - تنظيم الموارد لخلق توازن بين متطلبات الإغاثة والتنمية.
 - السعي لوقف تدهور مؤسسات السلطة وتمكينها.
 - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالـتعليم والصحة وبرامج الحد من الفقر.
 - تقوية الاقتصاد الفلسطيني ما أمكن ومنع شله وتدميره بالكامل.
- إن هذا التكيف لمفهوم التمكين ضمن الخصوصية الفلسطينية، يعني تبني ثلاث استراتيجيات متكاملة، تجمع بين العناصر المتباينة المذكورة: استراتيجية صمود وبقاء، واستراتيجية مقاومة، واستراتيجية تفاوض. وبالرغم من التباين بين هذه الاستراتيجيات، إلا أنها جميعاً ضرورية للوصول للحقوق، ضمن المعطيات المتغيرة التي تملئها الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

إن الحق في تقرير المصير على المستويين الجماعي والفردى يشكل المنطلق لإعادة بناء المجتمع.

القسم الثالث: رسالة التقرير ومنهجية إعدادة

٧-١ رسالة التقرير:

- يغطي تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، مستعرضاً راهنية الظروف الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية، التنمية والتحررية.
- يأتي التقرير في فترة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني ليوفر البيانات والتحليلات والتوصيات، التي تؤسس لنقاش مجتمعي حول مستقبل الشعب الفلسطيني ونوع المجتمع الذي يتم السعي لبنائه. ويمكن للتقرير أن يلعب دوراً حاسماً في توجيه دفة العمل الفلسطيني في حال قامت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتبني وتفعيل المفاهيم والتوجهات والتوصيات التي يقدمها للبدء في العمل باتجاه المجتمع الذي يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقه.
- يحمل التقرير الحالي عنوان "الأمل في المستقبل: نحو تعزيز بناء المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الإنسان الفلسطيني"، ومن هنا فإن مسعاه الرئيس يتمثل في وضع
- مؤشرات كمية ونوعية لما يعنيه تعزيز اللحمة المجتمعية، للخروج بتصورات أولية (بتزاوج الجهد النظري الأكاديمي البحث، وحصيلة الخبرات العملية المستمدة من الواقع)، لما يمكن فعله في سياقنا الفلسطيني، لا لما ينبغي فعله، كما درج عليه حال النقاشات والدراسات المعتادة.
- يقدم التقرير توجهات وتوصيات ذات طبيعة عامة ومحددة، يمكن إن تم تبنيها أن تساهم في دفع النقاش الفلسطيني نحو الاستمرار في سعيه لتحقيق الاستقلال والسلام العادل والتنمية باتجاه الحداثة. وبرغم أن التقرير يقدم تحليلاً نقدياً عميقاً للفترة السابقة، إلا أنه ينظر بتفاؤل للإمكانيات المستقبلية. فالمجتمع الفلسطيني، بإرادة أبنائه وبناته، يستطيع أن يقدم نموذجاً في التنمية البشرية والعدالة والسلام الاجتماعي والحريات، والسعي لتحقيق المساواة الكاملة من خلال احترام حقوق الإنسان لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال والمعاقين والطبقات العاملة، وكذلك المحافظة على البيئة.

التمكين فلسطينياً، يرتبط عضوياً بالمقاومة الجماعية للمعوقات الأساسية وأهمها استمرار الاحتلال.

٨-١ منهجية إعداد التقرير

- اتبع في إعداد تقرير التنمية البشرية الفلسطيني المنهج التشاركي، والذي يقوم على إشراك كافة قوى المجتمع الفلسطيني، من مؤسسات السلطة الفلسطينية، والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية، والأطر القاعدية. ويسهم هذا المنهج في رفع وعي هذه القوى بخطورة الحالة الفلسطينية، ويحفز لديهم المسؤولية الجماعية لاستنهاض الطاقات الفردية والجماعية في المجتمع الفلسطيني، للعمل على إعادة تمكين وشائج اللحمة المجتمعية الفلسطينية لدرء الأخطار المحيطة.
- تم إعداد التقرير بجهود فريق عمل يتكون من أعضاء اللجنتين الاستشارية (وهي لجنة فنية علمية) واللجنة الوزارية (وينسق عملها من قبل وزارة التخطيط)، وفريق بحث مكون من خيرة الباحثين الفلسطينيين. كما تم التعاون مع عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية التي ساهمت في كتابة أوراق الخلفية وتزويد فريق العمل بالمعلومات اللازمة للتقرير.
- تمت كتابة مجموعة كبيرة من أوراق الخلفية والأبحاث التي أعدت لصالح التقرير وساهم في إعدادها عشرات من الخبراء الفلسطينيين.
- تم عقد عشرات ورشات العمل البؤرية في المناطق الفلسطينية المختلفة لمناقشة محور التقرير ومنهجية إعداده والقضايا التي أتى على معالجتها. وشارك في هذه الورشات نساء ورجال، وشباب، ولاجئون، وعمال، وأطفال، وممثلون لمؤسسات حكومية وأهلية.
- يمثل التقرير الحالي جهداً علمياً فلسطينياً بدراسته لموضوعة التمكين كأساس لإحداث التنمية في فلسطين. ومما يميز هذا الجهد أنه لا يقدم وصفات جاهزة لحل "سحرية" للأوضاع الفلسطينية المتردية، بل يطرح أسئلة جوهرية حول الحالة الفلسطينية،

متلمساً الإجابات عنها من تقييم واقع التجارب الفلسطينية المتراكمة. ومن ناحية ثانية، لا تكتفي أجزاء التقرير بطرح ما ينبغي فعله للخروج من واقع التفتت المفروض، بل يسعى إلى تقديم آليات وأدوات لإحداث الاختراقات العملية المطلوبة.

يمكن للتقرير أن يلعب دوراً حاسماً في توجيه دفة العمل الفلسطيني في حال قامت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتبني وتفعيل المفاهيم والتوجهات والتوصيات التي يقدمها.

● إن التزام التحليلات الواردة في التقرير بالموضوعية العلمية، ليست بأي حال محاولة لجلد الذات، أو تحميل الآخر مسؤولية القصور والتردي الحاصل، بل هي تعزيز لصدقية التقرير وموثوقيته من زاوية منهجية بحتة. أما من الزاوية العملية، فمن شأن هذه الموضوعية، تحري الدقة في توصيف الحالة، وإعطاء الأوزان الواقعية لعناصر حالة التردي الحاصلة، ولمسؤولية جميع الأطراف في استنهاض الطاقات من أجل تجاوزها.

يحمل التقرير الحالي عنوان "الأمل في المستقبل: نحو تعزيز بناء المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الإنسان الفلسطيني".

● لقد تم اللجوء في إعداد التقرير إلى البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. وفي حالة عدم توفر هذه البيانات، أو في حالة عدم تجديدها، تم اللجوء لبيانات صادرة عن مؤسسات بحثية وتنموية محلية ودولية.

● لقد تم اللجوء، أيضاً، لأساليب البحث النوعي من خلال دراسات الحالة والمقابلات المعمقة مع ذوي العلاقة (تفاصيل حول المنهجية متوفرة في الملاحق).

نقطة ضوء (٥): دراسات الرأي العام والمنهج التشاركي

تحظى دراسات واستطلاعات الرأي العام في فلسطين بأهمية خاصة، إذ أنها تصب في اتجاه قياس وتحليل توجهات المجتمع الفلسطيني تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد ارتبط تاريخ هذه الدراسات في أوائل التسعينات، بعملية عن السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ومع توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بدأت انطلاقاً دراسات الرأي العام الفلسطيني، والتي قام بها عدد من المؤسسات والمراكز الفلسطينية التي بلغ عددها نحو ١٠ مراكز حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد تطور عمل هذه المراكز وطبيعة الموضوعات التي تتناولها تبعاً للتطورات السياسية والمعلوماتية، حتى باتت تشمل: التوجهات السياسية-الاجتماعية، والسلوك الانتخابي، وقضايا الإصلاح والحاسبة والشفافية، وتقييم دور القطاعين العام والأهلي وخدماتهما.

نقطة ضوء (٦): استمرار عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- والذي أسس منذ قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤- المصدر الرسمي للرقم الإحصائي الفلسطيني والمسؤول عن بناء النظام الإحصائي الوطني الشامل، استناداً للمعايير الدولية في إنتاج الإحصاءات الرسمية. ومنذ تأسيس الجهاز وحتى الآن، تم إصدار ما يزيد عن ٧٠٠ نشرة إحصائية، وتنفيذ العشرات من المسوح الميدانية في مختلف المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية. وكان من أبرز هذه الإصدارات في الفترة التي سبقت الانتفاضة الحالية: تعداد المنشآت ١٩٩٤، وأول مسح ديمغرافي ١٩٩٥، والتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٧، والمؤتمر الوطني حول الإحصاء والسياسات ١٩٩٩.

وقد واجه الجهاز منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وما رافقها من إجراءات إسرائيلية تعسفية، العديد من الصعوبات والمعوقات، كان أبرزها: سياسة الإغلاقات وحصار المناطق والوضع الأمني العام، وكثرة المسوح المطلوبة من الجهاز، وما يتطلبه ذلك من توفر الموارد المالية والبشرية المؤهلة لذلك. هذا فضلاً عن تعرض مقر الجهاز في نهاية العام ٢٠٠١ للاحتلال والتخريب المتعمد لكل محتوياته من قبل القوات الإسرائيلية.

ومن هنا بذل الجهاز جهوداً مضاعفة لضمان استمرار توفير البيانات الإحصائية، الروتينية منها وتلك التي تعكس الواقع الجديد، وقد أنشأ الجهاز لهذه الغاية وحدة متخصصة باسم "وحدة المراقبة الإحصائية". ومن الإجراءات الأخرى التي اتبعتها الجهاز للتكيف مع ظروف الانتفاضة وضمان استمرار عمله:

- تطبيق نظام عمل مرن (لامركزي) يتيح للموظفين العمل ضمن المحافظات التي يسكنون فيها.
- وضع نظام لتعويض ساعات العمل المفقودة نتيجة الإغلاقات أو منع التجول.
- التنسيق مع المؤسسات الوطنية والأهلية للحصول على مساعدات للموظفين.
- عقد دورات تدريبية للباحثين الميدانيين في المحافظات، واستخدام نظام الفيديوكونفرس بين رام الله وغزة ونابلس.

ومن أهم المسوح الروتينية التي أعدها الجهاز خلال الانتفاضة: سلسلة المسوح الاقتصادية السنوية، ومسح الأسعار الشهري، والمسح الصحي الديمغرافي، ومسح الشباب، ومسح عمل الأطفال. أما الأنشطة الإحصائية التي جاءت للتجاوب مع ظروف الانتفاضة، فمنها: مسح ميداني أسبوعي لأثر الإجراءات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأسرة والطفل الفلسطيني، وتنفيذ ٤ دورات من مسح أثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

اتبع في إعداد تقرير التنمية البشرية الفلسطينية المنهج التشاركي.

تم عقد عشرات ورشات العمل البؤرية في المناطق الفلسطينية المختلفة لمناقشة محور التقرير ومنهجية إعداده.

- لقد تم تعزيز المنهج التشاركي من خلال دراسة وتحليل عدد من المبادرات المحلية والوطنية في مجالات التنمية المختلفة، وقد ساهمت دراسة وتحليل مثل هذه المبادرات (نقاط الضوء) في تعميق البعد التطبيقي والعملية للتقرير.

تم اللجوء في إعداد التقرير إلى البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

إطار (١-٥): استخلاصات من تقرير الفقر بالمشاركة "الفقراء يتكلمون"

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية للأفراد والعائلات، وتتضمن تلك الحاجات الغذاء الصحي، واللباس، والمسكن، وتوفير التعليم المناسب لأعضاء الأسرة، وتحقيق المتطلبات الاجتماعية. أما الفقراء الفلسطينيون - أنفسهم - فيرون أن الفقر يتمثل في مواقف عدة كالبطالة، وعدم قدرة أجور من يعملون بالمياومة على سد حاجات أسرهم، والعمل الموسمي، وموظفي الدخل المحدود، والمزارعين محدودي الخبرة، والأرامل والمطلقات اللواتي يعلن أطفالهن، وزوجات العاطلين عن العمل وعدة فئات أخرى.

كذلك يربط الفقراء الفقر بعدة ظروف، منها: عدم توفر فرص العمل، والمرض والإعاقة الجسدية، والتقدم في السن، ونقص المؤهلات والتعليم اللازم، والقيود التقليدية خاصة تلك المفروضة على المرأة.

وتركز اقتراحات الفقراء لمواجهة الفقر على ثلاثة جوانب أساسية:

● توسيع وتسهيل المشاركة في سوق العمل.

● توفير وتطوير الخدمات العامة في مجال البنى التحتية.

● توفير شبكات الحماية المجتمعية.

أما تقييم الفقراء للمؤسسات التي يتعاملون معها، فجاء على النحو التالي:

الخدمات الصحية: بالنسبة للعيادات والمستشفيات الحكومية، اشتكى الفقراء من نقص الخدمات والإمكانات والأدوية، وعدم وجود أطباء متخصصين، وعدم توفر الأجهزة اللازمة. أما حول عيادات الأونروا فيرى الفقراء في المخيمات أنها تساعد على تخفيف معاناتهم، لكن المشكلة تظهر عند الحاجة إلى علاج متقدم.

الخدمات التعليمية: اشتكى الفقراء خاصة في المناطق النائية، من نقص عدد المدارس والصفوف واكتظاظها، مما يجبر العديد من الطلاب على الانتقال إلى مدارس في مواقع أخرى.

المساعدات الاجتماعية: قال الفقراء أن المساعدات الاجتماعية محدودة وغير منتظمة ولا تشمل عدداً كبيراً من الفقراء.

الخدمات الزراعية: اشتكى المزارعون من عدم فعالية خدمات وزارة الزراعة، حيث أن هناك نقصاً في توفيرها للمستلزمات الزراعية، كالغراس والأسمدة، وكذلك عدم وجود رقابة على استخدام المواد الكيماوية الضارة.

مؤسسات الحكم المحلي: انتقد الفقراء مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات، وقالوا بأنها تقتصر على جمع النفايات، وقال البعض أن البلديات لا تعير اهتماماً لتطوير البنى التحتية.

مؤسسات العمل الأهلي التي تتعامل مع الفقر: أبدى عدد كبير من الفقراء تقييماً إيجابياً للمساعدات المقدمة من قبل لجان الزكاة وكذلك للخدمات الطبية. وقد اشتكى الفقراء من مؤسسات الإقراض، حيث أن بعضها يطلب وجود كفيل، وكذلك فإن مقدار القرض غير كاف للقيام بمشاريع ذات دخل جيد، إضافة إلى الفائدة المرتفعة وقصر فترات التسديد.

⁴ Ministry of Planning and International Cooperation & UNDP. The Poor Speak Out: National Report on Participatory Poverty Assessment (Voice of the Palestinian Poor). Ramallah 2002.

إطار (١-٦): مشروع مئة نقطة ضوء ونقطة

بالرغم من كل محاولات استلاب إرادة الشعب الفلسطيني، وتحطيم إمكاناته ومقدراته- المحدودة أصلاً- استطاع الشعب الفلسطيني أن يقدم نماذج حية على قدراته وإبداعاته الفردية والجماعية، والتي حافظت على استمراريته وصموده على أرضه. وفي هذا الإطار أتى مشروع مئة نقطة ضوء ونقطة، كجزء من منهجية الإعداد لتقرير التنمية البشرية الحالي، إذ يهدف هذا المشروع إلى إبراز بعض التجارب التنموية، بما فيها المبادرات الفردية والجماعية والمؤسسية، والتي تحمل في مضامينها أبعاداً ذاتية للتنمية والتمكين. كما أن العمل على جمع مبادرات من هذا النوع عزز قدرة فريق البحث على دراسة واقع التجربة العملية والمموسة التي يقوم عليها الأفراد والمجموعات في المجتمعات المحلية وتحليلها من أجل فهم أفضل لما يشكل آليات للتعايش والتجاوز للتحديات. وفي الوقت نفسه، فإن دراسة تجارب الناس المموسة لها قدر كبير من الفائدة لصناع السياسات والخطط ليستطيعوا ملامسة الواقع وليضعوا خطاً تستفيد من تجارب حقيقية ومحلية وتبنى عليها. وقد روعي في اختيار المبادرات، التي نشرت في التقرير، تنوعها لتشمل مبادرات: فردية وجماعية، محلية ووطنية ودولية، ومؤسسية وغير مؤسسية، وحكومية وغير حكومية، كما تشمل مجالات العمل السياسية، والصحة، والتعليم، والزراعة، والتضامن الاجتماعي، والثقافة والفنون، والإعلام والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، والفئات المهمشة، وغيرها. أما منهجية الاختيار، والتي طبقت من خلال لجنة شكلت من فريق إعداد تقرير التنمية البشرية، فقد تحرت الموضوعية العلمية في الاختيار، لتمثل هذه المبادرات المجالات المختلفة، ودرجة الإبداع والتجديد في المفهوم والأهداف، والمشاركة المجتمعية، وتفعيل الموارد الذاتية، ومدى انسجام المبادرات مع ضرورات التنمية البشرية، وتعاملها مع الفئات المهمشة، مع مراعاة إيلاء اهتمام للأشخاص والمؤسسات والمجموعات المغمورة. مع العلم أن ما تقدمه في التقرير الحالي من مبادرات تم ترشيحها من قبل مؤسسات أو أفراد لهم علاقة بها أو يعرفون عنها. ولم تشمل هذه المبادرات جميع المبادرات التي وصلت إلى برنامج دراسات التنمية، إنما تم اختيار عدد من المبادرات المعبرة عن الحقول المتعددة والمستويات المختلفة من العمل المبادر. لذا فمن المؤكد أن هناك المئات والألوف من المبادرات الجميلة والمفيدة في مجتمعنا الفلسطيني، والتي لا يمكن لهذا التقرير أن يعبر عنها جميعاً، ولكننا نكن لكل هذه المبادرات التي لم تصلنا أو لم ترد في التقرير كل التقدير.

شرعت اسرائيل في بناء جدار
الفصل الذي يبلغ طوله
حوالي ٧٥٠ كم.

القسم الرابع: البيئة المحددة للتنمية والاستقلال

١-١٠ الاحتلال الإسرائيلي والتدمير المنهجي لإمكانات المجتمع الفلسطيني

مسميات الإصلاح. وشرعت كذلك في بناء جدار الفصل الذي يبلغ طوله حوالي ٧٥٠ كم ويهدف إلى ضم ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية، وفرض وقائع جديدة على الأرض ضمن إطار التصور الإسرائيلي لمعالم الحل النهائي. ويمكن العودة إلى العديد من التقارير المحلية والدولية للحصول على البيانات ذات العلاقة، والتي توضح مدى التدمير المنهجي للمجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأربع الأخيرة.

استمر العدوان العسكري الإسرائيلي، وقد بلغ أبعاداً خطيرة بعد غزو الضفة الغربية بصورة شاملة في نيسان ٢٠٠٢. وقد قامت إسرائيل بموجب هذا الغزو بتدمير البنية التحتية والمؤسسية الفلسطينية، ومحاصرة مقر الرئيس الراحل ياسر عرفات، والإعلان عن عدم توفر شريك فلسطيني للسلام. ووضعت إسرائيل اشتراطات تهدف إلى تعديل بنية السلطة الفلسطينية لتتسجم مع المفهوم الأمريكي والإسرائيلي تحت

جدول (١-١) : مساحة الأراضي المصادرة من التجمعات السكانية التي يمر فيها الجدار، حسب المحافظة وملكيته، وعدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم أو عزلهم غرب جدار الفصل العنصري، حتى آب ٢٠٠٣^٥

المحافظة	مساحة الأراضي المصادرة بالدونم			التهجير		العزل غرب الجدار	
	حكومية	خاصة	المجموع	أسر	أفراد	أسر	أفراد
جنين	٣٧١٤٣	٢٠٢٦١	٥٧٤٠٤	١١٣	٦٦٤	٩١٨	٥٢٢٣
طولكرم	٢٤٦٥	٣٧٣٩٥	٣٩٨٦٠	٥٩	٤٢٢	١١١٩	٧١٦٦
قلقيلية	٨٠٠	٤٩٠٧٧	٤٩٨٧٧	١٠٠	٦٠٠	٣٩٥	٢٣٨٨
سلفيت	٤٠	٦٠٠٠	٦٠٤٠	٠	٠	٢	١٥
القدس	١٢	٧٩٣٤	٧٩٤٦	١٣٠	٦٣٧	١٠٠٤٠	٢٧٢٢٠
بيت لحم	٠	٣٦٥٦	٣٦٥٦	٠	٠	٨	٨٥
المجموع	٤٠٤٦٠	١٢٤٣٢٣	١٦٤٧٨٣	٤٠٢	٢٣٢٣	١٢٤٨٢	٤٢٠٩٧

إطار (٧-١): حصار بيت لحم المدينة المقدسة

منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية تعرض مدينة بيت لحم لحصار إسرائيلي مشدد، عزل المدينة عن بقية الضفة الغربية، وخاصة عن مدينة القدس. ونتيجة لذلك فقدت مدينة بيت لحم اكتفاءها الذاتي، إذ كانت تعتمد بشكل كبير على السياحة وخاصة الدينية منها. ففي العام ٢٠٠٢ وحده فرض حظر التجول على المدينة لمدة ١٥٦ يوماً.

وتحاصر بيت لحم حالياً تسع مستوطنات إسرائيلية وأكثر من ١٠ كيلومتر من جدار الفصل العنصري (الذي من المتوقع أن يمتد مساره حول بيت لحم ليصل طوله إلى ٦٣ كيلومتراً)، إضافة إلى حوالي ٧٨ عائناً (نقاط تفتيش، وكتل إسمنتية وترايبية، وبوابات حديدية).

وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى زيادة القيود على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في بيت لحم والقدس، خلافاً للمادة (١٢) من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن حرية التنقل، وخلافاً كذلك للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩/٧/٢٠٠٤، الذي ينص على ضمان إسرائيل لحرية الوصول للأماكن المقدسة التي أصبحت تحت سيطرتها بعد العام ١٩٦٧.

١١-١ أثر المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة

لا تتجاوز رؤية إسرائيل للتسوية الحصول على تنازلات من دول الجوار مقابل تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية.

لتسوية الصراع. إلا أن هذه المفاوضات كانت في الواقع استجابة لضغوط الولايات المتحدة ضمن رؤيتها التي تتجاوز مجرد الوصول لتسوية للصراع في الشرق الأوسط. وبالمقدار نفسه فإن دولة الاحتلال لم تتولد لديها القناعة بالوصول إلى حل سلمي لصراعها مع الفلسطينيين بشكل رئيسي. ولا تتجاوز رؤية إسرائيل للتسوية الحصول على تنازلات من دول الجوار مقابل تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية، رافضة السلام على قاعدة الاعتراف بحق الشعب المحتل بتقرير مصيره، وما يستتبعه ذلك من تنازلات إسرائيلية، مستغلة حالة التفوق الموضوعي لديها.

جاءت عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في فترة شهدت تغيرات دراماتيكية على المستوى العالمي، بحيث يمكن القول أن عملية التسوية كانت محصلة لهذه التغيرات على صعيد المنطقة. وكان أهم هذه التغيرات انهيار الاتحاد السوفيتي وما أفرزه من تدشين نظام عالمي جديد أحادي القطبية، وحرب الخليج وتعمق أزمات النظام الرسمي العربي برمته. ودون الخوض بتفاصيل مسيرة التسوية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، والمنعطفات التي مرت بها، يمكن القول أن مفاوضات التسوية هي حصيلة تغيرات إقليمية جذرية دفعت بأطرافها للتفاوض لإيجاد صيغة

^٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها، آب ٢٠٠٣.

إطار (٨-١): مقتطف من بنود مبادرة السلام العربية^٦

- لن يكتب للسلام في الشرق الأوسط النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ولبدء الأرض مقابل السلام، والتأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني وارتباطهما عضويًا مع المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في شمولية الحل.
- كما يطلب مجلس الجامعة العربية من إسرائيل، الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.
- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي: اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل، وضمان رفض كل أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المضيفة.

لن يكتب للسلام في الشرق الأوسط النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ولبدء الأرض مقابل السلام.

هذه الجهة فلسطينية أو غيرها-. وإذا كان فشل جهود التسوية جزءاً من المشهد العام لتأزم الحالة الفلسطينية، فإن اكتمال المشهد يتعلق بأداء السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد فشلت هذه السلطة في تحقيق الحد الأدنى من وعودها ببناء كيانية فلسطينية تقوم على المأسسة والتنمية وتحقيق الرفاه، وذلك تمهيداً لاستكمال سيادتها على الأرض وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني القائم على دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وضمن هذا الإطار العام، استطاعت إسرائيل إدارة ظهرها للاتفاقيات الموقعة، واستمرت في ممارسة دورها كدولة محتلة حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة في ضوء التعاطي الأمريكي المنحاز مع عملية التسوية. فمشروع الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين يركز على الاحتفاظ بمعظم الأرض المحتلة مع التخلص من الأعباء الديمغرافية للفلسطينيين، وذلك بنقل سلطة الإشراف عليهم لجهة أخرى- لا يهم إن كانت

مشروع الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين يركز على الاحتفاظ بمعظم الأرض المحتلة مع التخلص من الأعباء الديمغرافية للفلسطينيين.

إطار (٩-١): عزل القدس

تعتبر قضية القدس، واحدة من أهم القضايا وأكثرها تعقيداً عبر تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي، ومن ثم في إطار التسويات والمفاوضات الجارية. فقد عمدت إسرائيل منذ احتلالها للقدس لعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني، وطمس ملامح الوجود الفلسطيني فيها مادياً ومعنوياً، عبر الضغط على سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل، كمنعهم من البناء ومصادرة أراضيهم، وإغلاق مؤسساتهم في شرقي القدس -أبرز مثال على ذلك إغلاق بيت الشرق- وتطويق المدينة بحزام استيطاني وبقدر الفصل العنصري، ومصادرة هويات السكان المقدسين تحت ذرائع مختلفة. هذا فضلاً عن المحاولات الإسرائيلية لانتزاع اعتراف دولي بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل دون الأخذ بالاعتبار انطباق وصف الأراضي المحتلة على شرقي القدس، والقرارات الدولية الخاصة بالقدس التي تؤكد ذلك. وفيما يلي بعض المعلومات والمؤشرات الإحصائية حول محافظة القدس:

- تبلغ مساحة محافظة القدس حوالي ٣٤٥ كليومتراً مربعاً.
- يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في محافظة القدس (وفقاً لتقديرات ٢٠٠٣) حوالي ٤٠٢٩٠٠ ألف فرد (يتوزعون كالتالي: ٢٥٤٠٩٩ فرد في منطقة (ج١)، و١٤٨٨٠ فرد في منطقة (ج٢)). ويبلغ معدل النمو السكاني في المحافظة لنفس العام حوالي ٦،٣٪.
- تشير التقديرات إلى أن عدد المساكن الفلسطينية في محافظة القدس بلغت في منطقة (ج١) حوالي ٢٩٧٢٠ (في عام ٢٠٠١، فيما بلغ عدد مساكن المستوطنين في المنطقة ذاتها ونفس العام حوالي ٥٧٣٣٤ وحدة سكنية)، أما في منطقة (ج٢) فقد بلغ عدد المساكن الفلسطينية حوالي ٢٥٩٧٩ وحدة سكنية (تقديرات عام ١٩٩٧).
- بلغت معدلات الفقر في محافظة القدس (تقديرات ١٩٩٨) حوالي ١،٣٪، وهي تقل عن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت لنفس العام حوالي ٢،٢٪ (٥،١٤ في الضفة الغربية، و٣٣٪ في قطاع غزة).
- بلغ معدل البطالة للأفراد (الفئة العمرية ١٥ فأكثر) لعام ٢٠٠٣ حوالي ٣،٢٢٪.

^٦ بنود مبادرة السلام العربية التي أعلن عنها في ختام القمة العربية الرابعة عشرة المعقودة في بيروت بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢.
^٧ يشير مصطلح محافظة القدس إلى منطقتين ضمن تعريفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهما منطقة (ج١)، ومنطقة (ج٢). حيث تضم الأولى التجمعات الفلسطينية في القدس التي ضمتها إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية كالمدينة القديمة وبيت حنينا والشيخ جراح راس العامود وجبل المكبر. فيما تضم الثانية باقي تجمعات المحافظة كالعيزرية وأبو ديس والرام وغيرها. المزيد من التفاصيل، أنظر/ي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (٦)، رام الله ٢٠٠٤.

لقد عمقت المتغيرات الآنف ذكرها تراكم مظاهر الاحتقان لدى الشعب الفلسطيني. ولعل فشل محادثات كامب ديفيد قد أعطى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي المبررات للدخول في فصل مواجهة جديد. فمن الطرف الفلسطيني، الشعبي على الأقل، تولدت فتاعة بعبثية التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، والقناعة بأن إنجاز الاستقلال الوطني يقتضي إبداعاً في وسائل النضال وإدارة الصراع بشكل يتجاوز مجرد المفاوضات. ومن الطرف الإسرائيلي توصلت الحكومة الإسرائيلية لاستنتاج مفاده أن لا مجال البتة لاستحصال تنازلات فلسطينية في القضايا المصيرية دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية. ومن هنا شكلت الانتفاضة منحى جديداً لإعادة حسابات الأطراف المتصارعة، ووجدت الحكومة الإسرائيلية أن الطرف موات لتقويض أسس المشروع الوطني الفلسطيني، بشقيه التحرري وبناء الدولة. ويتضح هذا من خلال السياسات الإسرائيلية التي استهدفت قدرات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، هذه السياسات التي عبرت عنها الإجراءات التدميرية الممنهجة من هدم للبيوت والمنشآت وتجريف للأراضي وحصار وتطهير عرقي وتجويع. وقد هدف الاحتلال الإسرائيلي من هذه الإجراءات إلى تقليص خيارات الفلسطينيين إلى الحد الأدنى ليشكل ذلك بداية انهيارهم واستسلامهم.

هذا، وقد دفعت الضغوط السياسية الداخلية والخارجية السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه إحداث تغييرات على البنية الهيكلية للسلطة

التنفيذية، ومن هنا استحدث منصب رئيس الوزراء لأول مرة بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧، وكلف السيد محمود عباس (أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك) بتشكيل الحكومة، والتي حظيت بثقة المجلس التشريعي الفلسطيني في نهاية شهر نيسان من العام ذاته.

ولعل الاستحقاقات المترتبة على انهيار النظام العراقي، وتسارع التحركات الدولية والإقليمية لإحداث اختراق ما يكسر جمود مسيرة التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قد دفعت باتجاه تعاطي حكومة إسرائيل مع خطة خارطة الطريق. إلا هذا التعاطي كان شكلياً وأدى إلى فشل قمة العقبة التي عقت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بحضور الرئيس الأمريكي والعاقل الأردني. وبالتالي لم تحدث القمة دفعاً فعلياً لخطة خارطة الطريق، نظراً للتحفظات الإسرائيلية، وتكبير الفلسطينيين بمجموعة من الاشتراطات الأمنية، مما فتح الباب مجدداً أمام أعمال العنف والعنف المضاد. ويجدر القول هنا أن ذلك قد جاء في إطار رؤية أمريكية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط، وفي ظل إمعان النظام العربي الرسمي في حالة التمزق واختلاف الرؤى والأولويات، خاصة فيما يتعلق بالموقف من التغيرات الجديدة في العراق، والمطالب الأمريكية بتوسيع حربها على الإرهاب، وتبني الإصلاحات الديمقراطية في الدول العربية، بما فيها مناهج التعليم.

أعطى فشل محادثات كامب ديفيد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي المبررات للدخول في فصل مواجهة جديد.

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عن خطة فك الارتباط كخطوة في سياق رؤية إسرائيلية لتسوية مرحلية طويلة الأمد، جوهرها الأمن.

إطار (١-١٠): خطة خارطة الطريق

أعدت اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، في كانون الأول ٢٠٠٢، مبادرة تسوية تشكل أساساً لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين أطلق عليها اسم "خارطة الطريق". وتتضمن خارطة الطريق ثلاث مراحل، تمتد المرحلة الأولى من تشرين الأول ٢٠٠٢ إلى أيار ٢٠٠٣، ويترتب على كل من الطرفين عدد من الالتزامات فيها. وتحدد التزامات الفلسطينيين في المرحلة الأولى بما يلي: وقف السلطة الفلسطينية جميع أشكال المقاومة الفلسطينية، بما فيها وقف التحريض ضد إسرائيل، وعودة التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي، وتهيئة الأجواء انتخابياً ودستورياً لتعيين حكومة فلسطينية، وذلك باستحداث منصب رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، تكون أولى مهامها تنفيذ الالتزامات الأمنية، وتحقيق فصل فعلي للسلطات، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت قيادة مركزية موحدة، وتنفيذ خطط الإصلاح التي وضعها فريق العمل الدولي. أما التزامات الإسرائيليين في المرحلة الأولى فتتمثل في الكف عن المس بالمدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتجميد الاستيطان، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها منذ ٢٠٠٠/٩/٢٨ بالارتباط مع تقدم التعاون الأمني مع الفلسطينيين. أما المرحلة الثانية التي تنتهي مع كانون الأول ٢٠٠٣، فتتضمن عقد مؤتمر دولي للبدء بمفاوضات بشأن إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة حتى نهاية العام ٢٠٠٣. وتشمل المرحلة الثالثة والأخيرة، التي تنتهي في العام ٢٠٠٥، عقد مؤتمر دولي بشأن الاتفاق الدائم والنهائي يتعلق بالقدس والمستوطنات، وإنشاء علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل. لقد اعتبر الكثيرون أن خارطة الطريق قد انتهت بانتهاج التزام الطرف الرئيسي - الولايات المتحدة - بالسعي لتطبيقها. إلا أن الولايات المتحدة تعتبر أن الخطة ما زالت قابلة للتطبيق في حال انتهاء "أعمال العنف"، وتحمل الطرفين مسؤولية فشلها. بينما يحمل أطراف آخرون، كمثل الأمم المتحدة، إسرائيل مسؤولية قتل هذه الخطة.

الغربية (وهي التكتلات الاستيطانية الكبرى، والأراضي الواقعة غرب جدار الفصل العنصري). ويحمل ذلك في ثناياه التخلّص من أكبر قدر من السكان الفلسطينيين - أو ما يسميه الإسرائيليون بالأعباء الديموغرافية - مع الاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي المحتلة. هذا فضلاً عن أن الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد ولا يرتب أية التزامات على الحكومة الإسرائيلية، والتي ستستمر بالسيطرة على المعابر والحدود والمياه والأجواء، بل وغزو قطاع غزة متى شاءت. كذلك فإن من شأن خطوات أحادية الجانب كهذه، أن تفرض واقعاً جديداً على الأرض، يصعب معه الانتقال لقضايا الوضع النهائي، أو حتى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة - سابقاً - مع الفلسطينيين.

١٣-١ البيئة المؤسسية والإصلاح:

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية تعالت الأصوات المنادية بضرورة اعتماد معايير المأسسة والشفافية في تشكيل مؤسسات السلطة وإدارتها^٨. على أن تجربة السلطة الفلسطينية على مدار السنوات التي سبقت اندلاع الانتفاضة قد أثبتت أن الاتجاه العام لعمل السلطة الوطنية الفلسطينية لا يؤسس لقيام دولة المؤسسات، نظراً لاعتبارات أملتتها حداثة هذه التجربة، والانسحاب الكثير من إرث النمط المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على تجربة السلطة. هذا فضلاً عن أن القيم المؤسسية تتناقض مع النمط الفردي السلطوي الذي يوجه دفة النظام السياسي الفلسطيني.

وسيتّم في فصل لاحق تحليل هذا الأداء بشكل مفصل. ونكتفي هنا بالقول أن أداء مؤسسات السلطة بشكل عام، مع تباين أدائها وتباين مدى تجاوبها مع مطالبات الإصلاح والفاعلية، ما زال بعيداً عن المتوقع منه من قبل الجمهور الفلسطيني وطبيعة الحاجات الفعلية والملحة للمجتمع.

ولم تستمر حكومة محمود عباس في عملها سوى ١٢٠ يوماً^٩، إلا أنها نجحت في إحداث بعض التغييرات الجزئية في بنية مؤسسات السلطة وأسلوب عملها، كان أبرزها: إنجاز بعض الإصلاحات المالية والإدارية، شملت ضم عوائد صندوق الاستثمار لموازنة السلطة العامة، وتحرير أسعار البترول والاسمنت وإنهاء احتكار بعض الشركات العامة لهما، وتطبيق بعض بنود قانون الخدمة المدنية. أما الإنجاز الأهم فكان على الصعيد السياسي الأمني، إذ أن نجاح حكومة عباس في الوصول لهدنة، كان يعني تحقيق الاشتراطات الأمنية المنصوص عليها في خارطة الطريق، دون المساس بوحدة الصف الفلسطيني أو التنازل عن حق المقاومة المشروعة للاحتلال.

١٢-١ خطة فك الارتباط:

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عن خطة فك الارتباط لأول مرة في ١٨/١٢/٢٠٠٢، وتأتي هذه الخطة كخطوة في سياق رؤية إسرائيلية لتسوية مرحلية طويلة الأمد، جوهرها الأمن، وتؤجل قضايا الحل النهائي لعدة سنوات. وتهدف هذه الخطة - كما صرح شارون في ٢٣/٢/٢٠٠٤ - إلى توطيد الأمن، وذلك عبر الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من قطاع غزة، والحيولة دون ممارسة ضغوط إضافية على إسرائيل للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، مما سيضمن بقاء أكبر عدد من المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية. إن القراءة المتأنية لخطة فك الارتباط، أو خطة الانسحاب من قطاع غزة من جانب واحد، وضمن الإطار العام للعقلية الاستيطانية الاستلابية للاحتلال الإسرائيلي، تؤشر على عدة مخاطر تطوي عليها هذه الخطة، أبرزها أنها محاولة لمقايسة الانسحاب من قطاع غزة بضم أجزاء كبيرة من الضفة

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية تعالت الأصوات المنادية بضرورة اعتماد معايير المأسسة والشفافية في تشكيل مؤسسات السلطة وإدارتها.

^٨ حمل السيد محمود عباس، في خطاب استقالته أمام المجلس التشريعي، في ٤/٩/٢٠٠٢، مسؤولية إفشال مهام حكومته للولايات المتحدة التي تساوقت مع خطط الحكومة الإسرائيلية، ولم تدفع باتجاه تنفيذ خارطة الطريق، وللحكومة الإسرائيلية التي استمرت في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وأخيراً للقيادة الفلسطينية التي لم تقدم التسهيلات اللازمة لتنفيذ سياسات الحكومة، بل ووضعت العراقيل في طريقها.

^٩ على المستوى الفلسطيني صدر تقرير الرقابة العامة للعام ١٩٩٦، والذي نشر في العام ١٩٩٧، أما على المستوى الدولي، فقد شكل فريق عمل من خبراء دوليين ومحلين برعاية دولية، برئاسة رئيس وزراء فرنسا الأسبق ميشيل روكار، عرف باسم "فريق العمل المستقل لتمكين مؤسسات السلطة الفلسطينية"، والذي أصدر في العام ١٩٩٩ تقرير "تمكين مؤسسات السلطة الفلسطينية". أما المطالب الفلسطينية الداخلية الحالية للإصلاح، فقد ابتدأت من داخل حركة فتح، وتحديدًا من أعضاء في مجلسها الثوري واللجنة المركزية، في شهري نيسان وأيار من العام ٢٠٠٢، إضافة إلى المجلس التشريعي الذي أصدر بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٢ إعلاناً لتطوير وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، والذي شمل مختلف الجوانب الدستورية والقانونية والتشغيلية والقضائية والمالية.

وتتمحور الأسئلة التي يطرحها التقرير لاحقاً حول:

- مدى تمكّن هذه المؤسسات، ومن أين تستمد تمكّنها وشرعيتها؟
- وهل بمقدورها أن تمكّن الجمهور الفلسطيني إذا لم تتمتع هي بالتمكين؟

نقطة ضوء (٧): عمل دؤوب في مؤسسات حكومية

برغم التحديات الخارجية والداخلية، فقد كانت هناك، وما زالت، محاولات جادة للمأسسة وتطورات في عمل بعض الأجهزة، تمثل ذلك في عمل بعض الوزارات بشكل جدي ومثابر لتقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني. وبرغم الانتقادات الموجهة لقصور أدائها على المستوى الكمي والنوعي، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هناك نشاطات مهمة في هذه الوزارات تسد فجوة في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل. كما أن هناك تزايداً مطرداً لأهمية التخطيط الشمولي القائم على مكافحة الفقر والتنمية البشرية وبناء القدرات. فقد قامت العديد من الوزارات بوضع خطط قصيرة الأمد وأخرى متوسطة الأمد في محاولة لربط أدائها الإغاثي بالحاجات التنموية للشعب الفلسطيني. كما أن الأداء المالي لمؤسسات السلطة تطور نحو الأفضل، حيث تقوم وزارة المالية بالتعاون مع الشركاء بوضع الموازنات وتحديد آليات الصرف والمساءلة المالية. كما تم البدء بتوحيد الأجهزة الأمنية.

نقطة ضوء (٨): مؤتمر الدستور

تتطلب صياغة دستور فلسطيني عصري حشد كافة الجهود المجتمعية للمساهمة الفاعلة في وضع الأسس التي يقوم عليها هذا الدستور، بحيث يراعي هذا الدستور مقتضيات الخصوصية الفلسطينية والتي تتمثل في أمرين. يقوم الأمر الأول على الموازنة بين متطلبات النهوض التنموي على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة، والتحرر الوطني السياسي كرؤية اعتناقية شاملة من جهة أخرى. أما الأمر الثاني فهو إحداث حالة من التوازن بين مصالح الفئات المتباينة داخل المجتمع الفلسطيني. ومن هنا كانت المبادرة لعقد مؤتمر حول الدستور الفلسطيني^{١٠}، من قبل جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية بتاريخ ٢٧-٢٨/٩/٢٠٠٣، لفتح آفاق أوسع أمام نقاش عقلاني ومسئول يراعي الرؤى والأجندات المختلفة للدستور المقترح، ويوفر المناخات الملائمة لتفعيل الحوار الفلسطيني الداخلي، خاصة حول القضايا المصيرية كقضايا اللاجئين والحدود، ويساهم في صوغ منظور شمولي تكاملي في الجوانب المجتمعية والوطنية المتعددة.

ولضمان أوسع تمثيل للفئات الفلسطينية المتباينة، للتعبير عن مواقفها ورؤاها ومطالبها في عملية صياغة الدستور. وقد تنوعت خلفيات المشاركين في المؤتمر، لتشمل أكاديميين ومختصين في مجالات كالإعلام والتنمية والاقتصاد واللاجئين وممثلين عن القطاعات والأطر النقابية والمهنية والعمالية والشبابية، إضافة إلى ممثلي القوى السياسية والحزبية الرئيسية. ومن التوصيات العامة التي خرجت بها أعمال المؤتمر ومناقشاته:

- اعتبار المؤتمر وأوراق العمل المقدمة، والتوصيات الصادرة عنه، بمثابة نقطة انطلاق لتشكيل ائتلاف واسع يقود عملية الدعوة والتأثير من أجل صياغة دستور ديمقراطي عصري، ويقدم رؤية وطنية ديمقراطية تؤسس لاستكمال مهام التحرر الوطني وبناء الدولة.
- العمل على توفير الدعم المؤسسي، والشعبي الجماهيري، عبر آليات التوعية والتثقيف والتعبئة، لضمان انخراط قطاعات مجتمعية واسعة في عملية الإعداد للدستور، بما يهيء للتعبير عن مطالب الفئات المتباينة، بصياغات عقلانية قابلة للتحقيق والدمج في الدستور المقترح.
- التأكيد على ضرورة وجود آليات (كالمحكمة الدستورية مثلاً) تضمن احترام الدستور وتطبيق أحكامه.

واستمراراً للنقاش حول الدستور عقدت ندوة حول الدستور الفلسطيني المقترح في بيروت في ١٠/١٠/٢٠٠٣،^{١١} وذلك بالتعاون بين جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية. وقد جاء عقد الندوة وتأكيداً على وحدة هوية الفلسطينيين ومصيرهم أينما كانوا، وللتأكيد على أن أي دستور فلسطيني مقترح يجب أن يضمن حقوق فلسطينيي الشتات تماماً كما يضمن تلك التي للفلسطينيين المقيمين على الأراضي الفلسطينية.

^{١٠} جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية (أبحاث وأوراق عمل)، فريق التحرير: نادر سعيد وعبد الكريم البرغوثي وأيمن عبد المجيد، أيار ٢٠٠٤.

^{١١} جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، حول الدستور الفلسطيني المقترح (وقائع ندوة)، فريق التحرير: نادر سعيد وعبد الكريم البرغوثي ووسيم أبوفاشة، بيروت ١٠/١٠/٢٠٠٣.

نقطة ضوء (٩): التسجيل للانتخابات الفلسطينية

نجحت لجنة الانتخابات المركزية بتسجيل ٧٢٪ من الفلسطينيين للمشاركة في الانتخابات وذلك برغم كل المعوقات الخارجية والداخلية. وكانت مراكز تسجيل الناخبين الموزعة بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ تعدادها ألف وسبع مراكز، قد بدأت في استقبال المواطنين الفلسطينيين منذ صباح السبت ٢٠٠٤/٩/٤، واستمرت عملية تسجيل الناخبين حتى ٢٠٠٤/١٠/٧. ولتعزيز نزاهة عملية التسجيل الانتخابات والرقابة عليها فقد شكلت حوالي ٨٢ هيئة محلية وثلاث هيئات دولية تنوي مراقبة عملية الانتخابات، تضم حوالي ٥٥٠٠ مراقب. كذلك شاركت في مراقبة عملية التسجيل أكثر من ثمانية أحزاب وتنظيمات سياسية فلسطينية.

إن انكشافية مؤسسات السلطة الفلسطينية (بدرجات متباينة)، وعجزها النسبي عن مواجهة التحديات التي أعقبت الانتفاضة، عزز لدى المواطنين والقوى السياسية والمجتمعية المختلفة توجهاتهم المطلوبة بضرورة إصلاح مؤسسات السلطة. وترافق هذا مع تصاعد وتيرة الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية لتعيد بناء مؤسساتها على أسس جديدة تراعي إحداث تغييرات نوعية في مختلف مجالات عمل السلطة

الفلسطينية، وخاصة في مجالات: الدستور، وسيادة القانون، واستقلالية القضاء، والمجالات المالية، والأجهزة الأمنية، والسلطة التشريعية، والحكم المحلي، وقضايا الفساد.

ولقد وصلت الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية ذروتها بربط الإدارة الأمريكية لأي تقدم في العملية السلمية بإجراء إصلاحات شاملة على بنية السلطة الفلسطينية وآليات عملها^{١١}، تصل حد إيجاد قيادة فلسطينية جديدة. وفي بداية تموز ٢٠٠٢ أسست اللجنة الرباعية الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أكدت اللجنة في أيلول من العام ذاته أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية في السلطة الفلسطينية مكون أساسي ومكمل لعملية السلام المتضمنة في خطة خارطة الطريق بمراحلها الثلاث، هذه الخارطة التي قدمت للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في تشرين أول ٢٠٠٢.^{١٢}

إطار (١-١١): خطة المئة يوم

شكلت اللجنة الوزارية للإصلاح بقرار رئاسي، بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢، والتي قامت بإعداد خطة إصلاح لمؤسسات السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع المانحين الدوليين، عرفت باسم "خطة المئة يوم"، وقد تضمنت الخطة التزامات السلطة تجاه عملية الإصلاح، ومؤشرات الإصلاح، كما يراها المانحون، ومن أبرز ما تضمنته هذه الخطة:

١. ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك من خلال نشر القانون الأساسي، وتطبيق قانون السلطة القضائية، وإعادة تأهيل البيئة التحتية القضائية، وتعزيز استقلالية الهيئة القضائية.
٢. إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الفلسطينية الحكومية، وأن يصار، في هذا السياق، إلى مراجعة قانون الخدمة المدنية، وإعداد نظام تقاعد عصري.
٣. الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية.
٤. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتوحيد أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني تحت سلطة وزارة الداخلية.
٥. توحيد الإيرادات المالية للسلطة، وتأسيس صندوق فلسطيني للاستثمار لإدارة كافة العمليات التجارية والاستثمارية للسلطة الفلسطينية، وتنظيم العلاقات المالية بين وزارة المالية والهيئات المحلية، وإدخال تعديلات على عملية إعداد الموازنة العامة.

وصلت الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية ذروتها بربط الإدارة الأمريكية لأي تقدم في العملية السلمية بإجراء إصلاحات شاملة على بنية السلطة الفلسطينية وآليات عملها.

^{١٢} تصريح الرئيس بوش بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

^{١٣} أحمد أبو دية، تقرير حول عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: دوافع ومتطلبات الإصلاح وآلياته ومنجزاته، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني ٢٠٠٤.

١٤-١ الحالة الأمنية الداخلية:

لقد انعكست حالة غياب الرؤية والاستراتيجية والقرار الموحد على الحالة القانونية والاجتماعية والتنمية، وذلك في سياق حالة الشذمة والتعددية في إطار الهوية والكيان الوطني الداخلي الفلسطيني نفسه. وقد تمثلت هذه الحالة باستمرار التعديات على القانون، وتكريس البنى العشائرية والقبلية، وتعرض الوحدة الوطنية في العديد من المحطات إلى مخاطر الاحتكاك- أو التصادم- وخاصة بين القوى السياسية الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، هذا عدا عن المخاوف من التصادم بين التيارات المختلفة داخل السلطة الفلسطينية، وأجهزتها الأمنية، وحزبها الرئيسي (حركة فتح).

كثيراً ما تم تجاوز قرارات المحكمة العليا

الفلسطينية، سواءً في القضايا السياسية أو المدنية، وتعززت حالات الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، أو الممتلكات العامة. وقد تمت هذه التجاوزات والاعتداءات بسبب غياب بنية قانونية راسخة من شأنها تعزيز حقوق المواطن وحماية حرياته وحقوقه الفردية، بصرف النظر عن الخطوة أو الجاه أو النفوذ السياسي أو الاجتماعي. وقد جرت اعتداءات مختلفة على حقوق الإعلاميين والصحفيين، كإغتيال أحد الصحفيين الفلسطينيين واختطاف بعض الصحفيين الأجانب والاعتداء على مقرات الوسائل الإعلامية المحلية أو غيرها، كما حدثت في أكثر من مرة احتكاكات بين الفعاليات الوطنية والسياسية، كما لم يتم احترام قرارات المحاكم المدنية وغيرها^{١٤}.

استمرت التعديات على القانون، وتكرست البنى العشائرية والقبلية.

نقطة ضوء (١٠): لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية

قامت القوى السياسية بتشكيل إطار تسيقي بينها، عرف منذ بداية الانتفاضة الحالية باسم لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية (هذا في قطاع غزة، ويقابله في الضفة الغربية ما يعرف باسم لجنة التنسيق الفصائلي). وقد عملت اللجنة على ضبط إيقاع المقاومة ضد الاحتلال، إضافة لدورها في حل الخلافات الداخلية الناجمة عن اختلاف الرؤى ومنهجيات العمل لدى الفصائل السياسية وأذرعها المقاومة. وقد ضمت اللجنة ١٢ فصيلاً سياسياً، فضلاً عن بعض الشخصيات الوطنية. وقد استطاعت اللجنة الوصول في كثير من الأحيان لصيغ توافقية لحل الخلافات الداخلية الفلسطينية، إلا أن دورها يبقى مقيداً نظراً لعدم وجود برنامج وطني موحد يشكل إطاراً للتحرك الفلسطيني المشترك. وقد جاء تشكيل هذه اللجنة نتيجة الوعي بالحاجة للتمسك بثوابت وطنية فلسطينية متفق عليها بالإجماع لمواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال، وللتقليل من احتمالات الاحتقان الداخلي، والذي قد يترجم إلى احتكاكات أو صراعات بين القوى السياسية، أو بين هذه الأخيرة والسلطة الفلسطينية. وبذلك تغلب هذا الوعي على علاقات التنافس السياسي، والتباين في الأهداف السياسية والبرامج، وما يتبع ذلك من التباين وغياب الإجماع على آليات المقاومة بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية.

إطار (١٢-١): غياب القانون بيئة خصبة للفساد: قضية الاسمنت نموذجاً

تمثلت "فضيحة الاسمنت" بقيام شركات فلسطينية بتسريب كميات كبيرة من الاسمنت المصري إلى شركات الإسرائيلية استخدمتها في بناء الجدار والاستيطان، وقد قدرت هذه الكميات بحوالي ٤٢٠ ألف طن (حسب تقديرات المجلس التشريعي). وقد شكلت هذه الفضيحة نقطة فارقة في موضوع الفساد، مما أعاد للأذهان ضرورة القيام بالتصدي للفساد كجزء أساسي لترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني وتصليب عملية البناء في مواجهة التحديات الاحتلالية، وأكد ذلك أن الفساد يشكل عقبة كأداء أمام التطور والتقدم والإصلاح وتحقيق الأهداف الوطنية.

^{١٤} الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تقرير حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٣، ص ١٢١-١٧٩.

١٥-١ تراوح أداء السلطة التشريعية

والقوانين التي تمت المصادقة عليها وصدرت في الجريدة الرسمية هي: قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، وقانون بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال المدنية رقم (٢) لسنة (١٩٩٩) رقم (٦) لسنة ٢٠٠١، وقانون المصارف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢، وقانون المياه رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢، والقانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وقانون العاصمة القدس^{١٥}.

ويقدر عدد القوانين المشرعة في السنة الواحدة حوالي ٥-٦ قوانين بالمعدل، وبلغ عدد القوانين التي تمت المصادقة عليها حتى الآن ٤٨ قانوناً. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض القوانين المفصلية، التي تم تبنيها في السلطة التشريعية مثل قانون استقلال القضاء والقانون الأساسي، ترافقت مع ضغوطات المجتمع الدولي. كما جاء إلغاء محكمة أمن الدولة تم للأسباب ذاتها، الأمر الذي أثار حالة من النقاش والجدل حول أولوية وضرورة الاستجابة للمطالب الوطنية والمدنية أولاً، بدلاً من تنفيذ استحقاقات ناتجة عن ضغوطات خارجية.

ظلت السلطة التشريعية عرضة لانتقادات القوى السياسية والاجتماعية والجمهور العريض، نظراً لانتهاك صلاحياتها القانونية بانتهاء فترتها، ولعدم فاعلية أدائها الرقابي والتشريعي. وقد أثار قانون تحسين الأحوال بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٤ حالة من الاستياء بين أوساط المواطنين، خاصة في ظل الصعوبات المعيشية التي يتعرض لها المواطنون، والتي أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية بمعدلات قياسية. وينص هذا القانون على دفع مكافأة للوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والمحافظين تقدر بـ ١٥ ألف دولار، إضافة لتحديد سلم الرواتب للوزراء والمحافظين وأعضاء المجلس التشريعي، وذلك بحجة تحسين الأحوال، في الوقت الذي ما زال قانون الخدمة المدنية متعثراً، رغم أنه يخدم قطاعاً عريضاً من موظفي القطاع العام.

ولا يلغي هذا التقييم السلبي لأداء المجلس التشريعي بعض الخطوات الإيجابية التي قام بها المجلس، فقد شرعت بعض القوانين خلال الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤ وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

تمت تجاوزات واعتداءات بسبب غياب بنية قانونية راسخة من شأنها تعزيز حقوق المواطن وحماية حرياته وحقوقه الفردية.

نقطة ضوء (١١): نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا

كما يضحى الفلسطينيون دفاعاً عن حريتهم وحقهم في الاستقلال، فإنهم يبذلون ما بوسعهم للمساهمة الخلاقة في الإبداع الحضاري الإنساني، بالرغم من كل الظروف الصعبة التي يعيشونها. ولعلّ تعبير الشاعر الفلسطيني العالمي محمود درويش: "نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا" يعكس هذه العلاقة الجدلية بين التضحية في سبيل الحرية وعشق الحياة في سبيل الإبداع. والتالي ذكرهم، أمثلة مشرقة لحالات إبداعية فلسطينية تجاوزت الإطار المحلي في إبداعها وبلغت العالمية: إدوارد سعيد كمفكر وموسيقي تقرأ كتاباته في أنحاء العالم، سحر خليفة كروائية ترجمت رواياتها للغات مختلفة، أحمد جاد الله- المصور الصحفي الذي حاز على جائزة أفضل صورة على مستوى العالم للعام ٢٠٠٣، بدر الزماعة- الشاب الحاصل على جائزة الأمم المتحدة التقديرية لدوره في مكافحة الفقر من خلال تنمية وتفعيل دور الشباب الفلسطينيين كممثل عن العالم العربي، ريم الخطيب كأصغر طفلة في العالم تتال شهادة اليونسكو الدولية لقيادة الكمبيوتر.

التمكين فعل إبداعي يحافظ على وجود الإنسان والمجتمع الفلسطيني، ويطلق الطاقات الكامنة في الإنسان ويصلها للانعتاق.

^{١٥} كذلك فإن هناك العديد من القوانين تنتظر مصادقة الرئيس عليها بعد مصادقة المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة، وأهمها، قانون الطفل الفلسطيني، قانون الكسب غير المشروع، تعديل قانون سلطة النقد، كما تمت قراءة بعض القوانين المهمة بالقراءة الثانية، أهمها، صندوق تعويضات لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، كما تم إقرار بعض مشاريع القوانين بالقراءة الأولى، أهمها: الأسرى والمحررين، ديوان الرقابة الإدارية والمالية، كما تم قبول بعض القوانين للنقاش العام، أهمها: الكهرباء العام، كاتب العدل، المحكمة الدستورية العليا، صندوق الرعاية الاجتماعية، ضريبة الدخل، التأمين، الغرف التجارية والصناعية والزراعية. كما تمت إحالة بعض القوانين إلى اللجان المختصة بإبداء الرأي نذكر أهمها: الانتخابات، رعاية الشباب، الأراضي، النقابات العمالية. (أنظر/ي: إصدارات المجلس التشريعي، بعنوان "مشاريع القوانين في المجلس التشريعي ١/٦/٢٠٠٤").

نقاط ضوء (١٢-١٥): نماذج من الجهود الثقافية المبادرة في فلسطين

شرعت بعض القوانين خلال
الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤ وتم
نشرها في الجريدة الرسمية.

- نقطة ضوء (١٢): مركز خليل السكاكيني: يقوم المركز باستضافة العشرات من المعارض الفنية والعروض الموسيقية الراقية من فلسطين وباقي أنحاء العالم.
- نقطة ضوء (١٣): لقاء الأربعاء: هناك لقاء أسبوعي للثقافة والتنمية في غزة تنظمه مؤسسة كنعان وآخر لنقاش المستجدات السياسية والاستراتيجية تنظمه مؤسسة دار الكرامة. تتبع أهمية هذين المنتديين إلى تواصلهما مع القضايا الحيوية والمستجدة على الساحة الفلسطينية في عالم السياسة والتنمية والثقافة.
- نقطة ضوء (١٤): قصر الثقافة: إبداع فلسطيني - دولي آخر، حيث تضافرت جهود محلية مع دعم من الحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشييد وتفعيل أكبر صرح ثقافي للمسرح والفنون.
- نقطة ضوء (١٥): مؤسسة عبد المحسن القطان: قامت بتنظيم العديد من المسابقات الثقافية والفنية لتشجيع جيل جديد من المبدعين الفلسطينيين.

١٦-١ خاتمة الفصل

في ضوء ما سبق، فإن البيئة المحددة للتنمية والاستقلال في فلسطين، تمثل حالة من التجاذبات بين قوى متعددة الرؤى والأهداف والوسائل، تتحرك بين حدي التناقض والتعايش، في مزيج معقد من المواجهة والانكشافية، ومن التحرر والبناء. ومعها يصبح التمكين المنشود فلسطينياً، دينامية بقاء تتجاوز أن يكون التمكين مجرد مدخل للتنمية، بل هو - أي التمكين - في مثل حالتنا فعل إبداعي يحافظ على وجود الإنسان والمجتمع الفلسطيني، ويطلق الطاقات الكامنة في الإنسان ويصقلها للانعتاق من كل ما يحرمها من حريتها وحققها في الفعل والتغيير والمبادرة.

